

محاضرة العلاقات الأورومغاربية:

مقدمة:

استأثر أمن البحر المتوسط باهتمام الدول الكبرى منذ القدم، لذلك اصطبغت العلاقات الأوروبية المغاربية على مر المراحل التاريخية المختلفة بنوع من الخصوصية والارتباط، حيث ارتبطت دول المغرب العربي مع دول المجموعة الأوروبية بعلاقات جغرافية، ثقافية، اقتصادية وأمنية، في إطار تعزيز وتكثيف عملية الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية وخاصة بعد إعلان برشلونة عام 1995 الذي يقر بتأسيس منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية بحلول 2010 وجعل منطقة المتوسط منطقة سلام وأمن وازدهار، كما تندرج هذه الشراكة في إطار فعاليات العولمة الليبرالية، أو الفلسفة النيوليبرالية التي تدعو إلى حرية التنقل لرؤوس الأموال والبضائع لكنها تمنع في نفس الوقت تنقل الأفراد، ولا تمثل أي جديد، على الأقل فيما يتعلق بأهدافها الاقتصادية، عند مقارنتها بغيرها من المحاولات.

ولا تزال المنطقة العربية عامة، ومنطقة المغرب العربي خاصة، تحتل مكانة مهمة للاقتصاد الأوروبي، فالدول العربية تمثل الشريك التجاري الأول للدول الأوروبية، كما أن المنطقة العربية تحولت إلى مسرح للصراع على النفوذ بين القوى الكبرى بحكم ثرواتها النفطية والغازية وموقعها الاستراتيجي.

من أهم السمات المعروفة للعلاقات الأوروبية-المغاربية، التأثير للدور الأمريكي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية، فهي لا تنظر بعين الرضى إلى العلاقات الأوروبية-المغاربية، وترى فيها خروجاً عن المطلوب في إطار حلف الناتو.

إن تفرّد عملية برشلونة إنما يعود إلى الظروف التاريخية والاستراتيجية التي يتم فيها، وخاصة أوضاع والصراع العربي-الإسرائيلي، وكذلك الحجم المتنامي لحركات الهجرة القوية من جنوب البحر المتوسط في اتجاه شماله، التي من الصعب التحكم فيها، وهي ناتجة عن التنمية غير المتكافئة التي يولدها الاستقطاب العالمي، وتمس هذه التحركات كل مناطق العالم وبخاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط.

السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي:

تتمثل المبررات التي تستند إليها مبادرات الشراكة بين ضفتي المتوسط في مجموعة النقاط التالية: هناك علاقة وثيقة بين أوروبا واستقرارها وأمن المتوسط، باعتبار أن حوض البحر المتوسط يمثل عمقا استراتيجيا لا يمكن تجاهله من قبل الدول الأوروبية.

اندلاع حرب الخليج الثانية (1990-1991) ومدى تأثير أمن أوروبا واستقرارها بما يجري في منطقة الشرق الأوسط.

زوال خطر الصراع (شرق - غرب) يفرض على أوروبا جغرافيا وتاريخيا عدم تجاهل واقع الدول المتوسطية.

بروز قضايا ومساائل أمنية جديدة منها: (أ) تنامي الهجرة السرية من السواحل الجنوبية للبحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، وترتبط هذه الظاهرة بقضايا منها البطالة وعدم الاستقرار السياسي والضغط الديمغرافية، (ب) التخوف من ظاهرة الأصولية الإسلامية وما ينجر عنها من احتمالات عدم الاستقرار. (ج) التباين بين دول شمال البحر المتوسط وجنوبه في الإمكانيات التنموية وما ينجر عنه من آثار سلبية. (د) إضافة إلى الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل وما يشكله من تهديد محتمل لدول المنطقة.

مبادرة (5+5): العلاقات السياسية الأوروبية المغربية

تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط إلى سنة 1983، حيث اقترح آنذاك الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال زيارته للرباط مبادرة لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا. إلا أن بعض الدول المغربية (مثل الجزائر) عارضت هذه المبادرة التي تشكل محاولة لإرساء حوار أورو-عربي، وذلك لاستبعادها بعض البلدان، مثل: مالطا وليبيا، ولتجاهلها الصراع العربي-الإسرائيلي.

لكن هذه المبادرة سرعان ما أعيد إحيائها لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990 والذي شاركت فيه كل من: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال والدول المغربية الخمسة، إلى جانب مالطا كعضو مراقب. وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة (5+4) التي أصبحت مجموعة (5+5) بانضمام مالطا إليها. وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط "كإطار للتعاون". ثم عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر أكتوبر 1991، والذي انبثق عنه إحداث ثماني فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط، وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992 بتونس، إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا في جانفي 1992، عقب أزمة لوكيربي بين الدول الغربية وليبيا.

وتجمد الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991 - 2001)، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة، إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه، حيث أنشئ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط (باستثناء ليبيا)، ليبعث الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة في جانفي 2001 بلشبونة ببادرة برتغالية ولكن بمشاركة ليبيا هذه المرة.

ويمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى هذا التنشيط في عدة نقاط أبرزها:

(أ) تراجع مسار برشلونة، (ب) إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع شراكة مع الدول المغربية (مبادرة آيزنستات)، (ج) توقف عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، تداعيات تفجيرات الحادي عشر من

سبتمبر 2001، (د) تفاقم ظاهرة الهجرة السرية، وتخوف الدول المغاربية من تجاهل الاتحاد الأوروبي لها خاصة بعد توسعيه شرقا في 2004 بانضمام عشر دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة.

ووفقا لما سبق، يمكن استنتاج أن هذه المبادرة هي من أبرز المبادرات الإقليمية، وهي المجموعة التي لها حظوظ كبيرة في النجاح نظراً لعدة اعتبارات:

1- لأنها تخص عدد لاعبين محدودين (دول غربي المتوسط).

2- أنها تخص منطقة منخفضة الحدة في بؤر التوتر وهي منطقة استقرار نسبي عكس منطقة الشرق الأوسط.

3- هي مبادرة مرنة غير مؤسسة وتعمل وفق أجندة محددة.

وفضلا عن ذلك، فإن قمة تونس 2003 تعتبر حدثا تاريخيا لأنها أول قمة بعد إدخال الأمن في إطار التعاون. ورغم أن مجالات التعاون بقيت نفسها، إلا أنه كانت هناك بعض الفروقات فقط في وجهات النظر حيث قبل أحداث 11 سبتمبر كان هنالك نوع الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب، أما بعد هذه الأحداث بدأ الحديث بنفس الألفاظ عن هذه الظاهرة، حيث كان من أبرز الملفات التي اهتم بها قادة (5+5) الملف الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتم التوقيع على مدونة السلوك في الذكرى العاشرة لمسار برشلونة.

وعموما، فإن التفاعل بين العامل الجغرافي والهموم الأمنية لأوروبا الغربية والتي تركز في الجنوب (مثلا في قضية الهجرة السرية) ساهم في تفعيل هذه المبادرة، ما جعل دول القوس اللاتيني تدافع عن الدول الجنوبية باعتبارها قريبة منها. ولأن التهديدات المطروحة مشتركة لا تخص طرفا دون الآخر وتخلق متاعب أمنية للطرفيين، ورغم الخلل في مسألة تعاضد الجهود لكن كان هناك نوع من تقسيم للعمل الذي فرض نفسه.

ورغم أن الجانب الاقتصادي بقي مهما في هذا الحوار، إلا أنه تم تفعيل الجانب الأمني والدفاعي للمجموعة (2004 - 2005)، وكان دعم البعدين الأمني والدفاعي بشكل كبير خاصة في قضايا: كالتصدي للكوارث الطبيعية؛ الملاحة البحرية؛ مكافحة الجراد، وذلك في إطار التعاون المشترك. وباعتبار أن هذه المبادرة متخصصة في مجالات محددة ولا تمس بالسيادة هو ما جعلها تنجح إلى حد بعيد، بالإضافة إلى وجود نوع مقبول من درجة الثقة بين مختلف الأطراف.

أما عن عيوب ونقائص هذه المبادرة فرغم أنها تساهم في خلق جو من الثقة بين مختلف الأطراف، فقد أخفقت في خلق إجراءات بناء الثقة بين الدول المغاربية. إذ هناك نوع من التوتر في إطار العلاقات البيئية المغاربية-المغاربية، ثم أن هذه المبادرة ورغم تخصصها في مجالات متعددة للتعاون ولكنها تبقى حبيسة المسارات الثنائية ومن الصعب أن تشكل نواة لبنية متعددة الأطراف (5+1+1+1+1+1). كما أن مقررات الاجتماعات تعكس نوعاً من التحديد المسبق للأوروبيين لأجندة التعاون بين الأفراد وغياب تصور مشترك حول القضايا، فيصبح الأمر وكأنه تفويض الآخر في معالجة أمنية لقضية ما مشترك فيها، وبهذه الطريقة يجعل الاتحاد الأوروبي الدول الأخرى كحراس للضفة الجنوبية والحدود المتوسطية، كما تبقى مسألة الإسهامات المالية ضئيلة جداً في هذه المبادرة.

لذلك مع أن مبادرة ميتران قد حركتها دوافع كثافة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط بحكم الجوار الجغرافي والإرث التاريخي، إلا أنه كان هناك هدف آخر وهو فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي نقادياً للصراع العربي-الإسرائيلي، لكون هذا الأخير يجهض المبادرات التعاونية فجرى الابتعاد عن هذه المنطقة.

مسار برشلونة واتفاقيات الجيل الجديد للشراكة الأورومغاربية:

فكرة الشراكة الأورو-متوسطية، التي تجسدت في مؤتمر برشلونة لم تأت من فراغ، إنما كانت نتيجة لمتغيرات إقليمية ودولية هيأت المناخ لطرحها، أهمها: بروز بواذر نظام دولي أحادي القطبية بسقوط الاتحاد السوفيتي، حرب الخليج الثانية 1991 وإعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية الأمريكية وتهميشها للدور الأوربي خاصة في "مؤتمر مدريد" لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية. كما كان لبروز ظاهرتي "العولمة" و"الإقليمية الجديدة" كنوع من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي دور رئيسي في اتساع ظاهرة التجمعات الإقليمية والاقتصادية "كاتفاقية دول أمريكا الشمالية للتجارة الحرة"، "منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا" "ASEAN"، "الاتحاد الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي" ..

ما استدعى من دول الاتحاد الأوروبي طرح استراتيجية جديدة تركز على مبدأ الشراكة في مجالات متعددة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية مع الدول المتوسطية تقوم على توازن المصالح وتكفل للاتحاد الأوروبي الاستقرار والأمن على الضفة الجنوبية للمتوسط.

هذا التغير النوعي في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي تم الترويج له من قبل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بعد تمهيد الأرضية له من خلال عقد اجتماعات ولقاءات منذ بداية التسعينيات، ومن أهمها:

قمة المجلس الأوروبي الذي انعقد في "لشبونة" في جوان 1992، وأصدر بياناً تضمن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط، وارتباطها بمصالح قوية مع الاتحاد الأوروبي.

المجلس الوزاري الأوروبي الذي عقد في "ليونان" في جويلية 1994، ودعا المفوضية الأوروبية لوضع ورقة عمل حول تعزيز السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي وإقامة شراكة أوروبية متوسطة.

القمة الأوروبية في "أسن" "Essen Summits" بألمانيا" في ديسمبر 1994، التي وضعت أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطة تمت صياغتها لاحقاً في وثيقة مؤتمر برشلونة.

على ضوء هذه المتغيرات التي شهدتها فترة بداية التسعينيات أطلق الاتحاد الأوربي مبادرة الشراكة الأورو-متوسطة. أخذ المشروع المتوسطي شكلا مؤسسيا في اجتماع "برشلونة" لوزراء خارجية دول الشراكة الأورو-متوسطة في 27 - 28 نوفمبر 1995، حيث شارك في المؤتمر 27 دولة (5 دولة من الاتحاد الأوروبي، و 12 دولة متوسطة غير أوروبية) لوضع أسس لشراكة شاملة.

ترتكز الشراكة الأورو-متوسطة على ثلاثة سلال كخطوة تمهيدية لفتح الطريق نحو "هلسنكي متوسطة"، رغم الاختلاف بين السياقين الأوروبي والمتوسطي. وهذه السلال موزعة كالآتي:

السلة الأولى: "سلة السياسة والأمن"، تهدف إلى تحديد فضاء مشترك للسلم والاستقرار .

السلة الثانية: "السلة الاقتصادية والمالية"، تهدف إلى المساهمة في بناء منطقة رفاه مشترك.

السلة الثالثة: "السلة الاجتماعية، الثقافية والإنسانية"، تهدف إلى تطوير الموارد البشرية؛ تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض البحر المتوسط، تطلبت اقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأمنية الأورو-متوسطة، ولأن المسائل الأمنية أصبحت تحتل مكانة هامة في اهتمامات الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين بغض النظر عن غياب إدراك مشترك لمفهوم الأمن ومدركات التهديدات، جاءت السلة الأولى لندوة برشلونة بخصوص الحوار السياسي والأمني، الذي يهدف إلى إقامة "منطقة أمن واستقرار في المتوسط"، من خلال التعاون والحوار والتركيز على تحديد سلسلة "إجراءات لبناء الثقة والأمن" مستمدة من تجربة "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"، باعتبار أن هذه الإجراءات أحد المكونات المهمة لأجندة الأمن في المتوسط لمساهمتها في تبديد مدركات التهديد. كما تم الإشارة من خلال هذه السلة إلى الانشغالات الأمنية (الأوروبية بالدرجة الأولى)، بالتشديد على وجوب ترقية الأمن الجهوي والعمل على الحد من الانتشار النووي الكيميائي والبيولوجي، عبر الانضمام إلى المنظومات

الدولية والإقليمية للحد من الانتشار وتحديد الترسانات العسكرية ونزع السلاح، إضافة إلى احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ التزام المشاركين بتنمية دولة القانون والديمقراطية؛ احترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، التعددية والتسامح بين الجماعات المختلفة. وباختصار العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والالتزامات الأخرى التي يفرضها القانون الدولي. ثم كانت الدعوة من جديد من خلال المحطة الثانية من مسار برشلونة في "مالطا" (15-16 أبريل 1997)، إلى التقيد بمضمون إعلان برشلونة فيما يخص تدعيم إجراءات بناء الثقة والأمن بين الشركاء المتوسطيين ومواصلة الحوار السياسي، وإقرار المشاركين بضرورة اعتماد إجراءات أخرى تطور تدريجياً استناداً إلى التطورات الحاصلة في المنطقة. وتشمل هذه الإجراءات: إنشاء شبكة مراكز اتصال للمسائل السياسية المتعلقة بالأمن؛ تبادل المعلومات بخصوص الأدوات العامة حول حقوق الإنسان وكيفية الانضمام والانخراط، وبخصوص الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لنزع ومراقبة التسليح، وحول الانخراط في الأطر القانونية الدولية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الإرهاب الدولي؛ إنشاء شبكة أروميسكو، والدعوة إلى عقد ملتقيات إعلام وتكوين الدبلوماسيين الأوروبي-متوسطين.

يتم التوصل من خلال الاجتماعات المنتظمة إلى الانتقال من فكرة "تطبيق إجراءات بناء الثقة كبادرة الحد من انتشار الأسلحة وتقييدها، إلى إجراءات بناء الشراكة كقاعدة لاشتراك مفهوم أمن أكثر شمولاً مدني جوهرياً، وتشمل تدابير إضافية تتمثل في: التعاون بين مصالح الحماية المدنية لإدارة الكوارث الطبيعية، اتفاقيات وملتقيات لمكافحة الإرهاب. يتم تمويل هذه الإجراءات من طرف برنامج ميديا (MEDA). وهي إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الناعم، نظراً لانعكاسات عملية السلام في الشرق الأوسط (MEPP) على مسار برشلونة، حيث يتعدى بناء إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الصلب (أي تدابير عسكرية المحتوى) دون إحراز تقدم في العملية السلمية والتوصل إلى اتفاقيات سلام دائم.

أما المحطة الثالثة لمسار برشلونة (15-16 أبريل 1999) "بشتوتغارت" "Stuttgart" فقد أكد الوزراء من خلالها على أن الاستقرار في المتوسط يتطلب مقاربة شاملة متوازنة للقضايا ولمواجهة التحديات الجديدة، وعلى أهمية "الميثاق الأوروبي-متوسطي للأمن والاستقرار" لبناء السلم والاستقرار الإقليميين. حيث اعتبر هذا الميثاق كأداة لتطبيق مبادئ برشلونة فيما يخص قضايا السلام والاستقرار، وينص على انتهاء حوار سياسي معزز؛ اتخاذ تدابير لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي؛ وإجراءات تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وفق مقاربة تدريجية تطويرية.

تم التوصل في المحطة الرابعة لمسار برشلونة من خلال مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد "بمربساليا" "Marseille" (15-16 نوفمبر 2000) إلى صياغة وتحرير نص "الميثاق الأوروبي-متوسطي" الذي قدمت

ألمانيا وثيقته التوجيهية في المحطة السابقة، ولكن السياق الذي جاءت فيه هذه الندوة والذي تميز بتدهور الأوضاع في الشرق الأوسط (انتفاضة نهاية سبتمبر 2000) وتوقف العملية السلمية، حال دون طرح نص الميثاق للموافقة عليه، لذا كان التذرع بجملة: "سيتم طرح الميثاق ليكون متبنى حالما تسمح الظروف السياسية بذلك".

وتبعاً لوثيقة الخطوط التوجيهية الألمانية التي تم على أساسها تحرير نص للميثاق، فإن الميثاق عبارة عن وثيقة سياسية غير إلزامية قانونياً، تعتمد على نهج تدريجي تطوري عبر الاتفاق في بعض البنود. كما ينص الميثاق على المبادئ التالية: عدم قابلية تقسيم الأمن في الفضاء الأورو-متوسطي وما وراءه (الخليج مثلاً لأهميته في مجال الإمداد بالطاقة)؛ الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل (المخصص أساساً للقضايا السياسية الأمنية مع التطرق إلى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والإنسانية لتأثيرها هي الأخرى على السلام والاستقرار)؛ الاعتماد على أدوات الأمن التعاوني (وليس الجماعي، لغياب الاتفاق بين الأطراف ولتحاشي الإتحاد الأوروبي التورط في صراعات المتوسط)؛ عدم التدخل في تسوية الصراعات الحالية (كإشارة للصراع العربي-الإسرائيلي)؛ مقارنة مشتركة ومتوازنة لمسألة الأمن والاستقرار في المتوسط.

أما عن أهداف الميثاق المتعلقة بالجوانب الأمنية، نذكر: مواجهة التحديات العالمية في مجال الأمن (الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، انتشار أسلحة الدمار الشامل، التدهور البيئي، الهجرة السرية...)؛ الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الاستقرار في المنطقة؛ تشجيع وترقية مستلزمات الشراكة الأمنية (إجراءات بناء الثقة والأمن، مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، نزع السلاح، ضبط التسليح...)؛ دبلوماسية وقائية وإجراءات إدارة الأزمات.

لقد أكدت ندوة "نابولي" "Naples" الأورو-متوسطية في ديسمبر 2003 على إيلاء أهمية للتعاون الأمني مع مقارنة متوازنة وعادلة لمواجهة التحديات الجديدة، وعلى انتهاج مقارنة شاملة لقضايا الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، بالإضافة إلى التأكيد على مواصلة الحوار لتحديد إجراءات أخرى لتدعيم الشراكة الأمنية. كما أشادت الدعوة بفتح الحوار والتعاون حول السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، نظراً لأهميته في مساعدة الشركاء على معرفة أهداف هذه السياسة عن قرب، لهدف إشراكهم في نشاطات تتعلق بهذه السياسة على المستويات الإقليمية، الإقليمية الفرعية أو الوطنية، والهدف من ذلك تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل بين الشركاء. ويشدد الوزراء على أهمية "إجراءات بناء الشراكة" التي يمكن أن تكون بعدد محدود من الشركاء، وتبقى مفتوحة لمن يرغب بالانضمام، مما يشير ضمناً إلى المرونة في العملية.

أما في الاجتماع الوزاري التقييمي الأورو-متوسطي "بديلن" في ماي 2004، كان التأكيد على العزم لتدعيم الحوار السياسي الأمني، والإشادة بمساهمة معاهد السياسة الخارجية في تشجيع الحوار السياسي والأمني، وتجديد التعاون لمكافحة الإرهاب وإمكانيات تعزيز الحوار والتعاون في المسائل المتعلقة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن التوجه نحو إجراءات بناء الثقة متوسطيا كتغير في سلوك الفاعلين إقليميا وكنتيجة للحوارات الأمنية بين الضفتين، يدل على أن هناك نوع من التطور على مستوى مدركات التهديد وعلى مستوى السياسة الأمنية الغربية خاصة الأوروبية التي أصبحت تفضل الحوار والشراكة على أساليب المواجهة وعلى أساس مقارنة شاملة لمفهوم الأمن، كما عملت على جعل القوات والوسائل - (قوتي أوروبور وأوروبورفور، وهيلوس) - التي أثارت ريبة الدول العربية أدوات لبناء الثقة وتبديد المدركات .

ومع ذلك، فإن إجراءات الثقة تبقى محدودة مع أن منها مما تضمنه الميثاق ما يشير إلى ضبط ونزع التسلح وحظر أسلحة الدمار الشامل كنوع من حسن النيات دون الالتزامات، لسبب بسيط هو أنه ليس بمقدور أوروبا حل المعضلة النووية الإسرائيلية، ما أدى إلى تميمع الأسس التي يبنى عليها الأمن الإقليمي، كما أنها تعبر أساسا عن رغبة أوروبية لتطبيق نزع تسلح آحادي يطبق على العرب دون سواهم.

أما فيما يخص الميثاق الأورو-متوسطي الذي يعتبر كأداة لتطبيق إعلان برشلونة وتعزيز مأسسة الحوار السياسي حول قضايا الأمن والاستقرار، فهو يجسد التفاوت بين حساسية وخصوصية مشاكل الحوض الغربي، مقارنة بالحوض الشرقي. لذا فإن الموافقة عليه في ظل تردي العملية السلمية ضرب من الخيال. كما أن القبول به دون تسوية عادلة ونهائية للصراع العربي-الإسرائيلي يعني التخلي عن مقارنة "شمولية الأمن في المتوسط وعدم قابليته للتجزئة". الأمر الذي جعل الطرف الأوروبي يفضل عدم التطرق إليه مجددا.

ومع أن الشراكة الأورو-متوسطية هي العملية الإقليمية الأكثر أهمية الموجودة حاليا في المتوسط، فإن الإلحاح الأمني الأوروبي يبدو وكأنه يقود العملية إلى حد تظهر فيه أنها أقرب إلى أن تكون "بناء أمن" أكثر من كونها "بناء ثقة" أو "بناء شراكة" بالخصوص.

وإن كانت الصعوبات التي لاقت عملية برشلونة لأكثر من سنوات -ضمن محطاتها المختلفة إلى حد ما متوقعة بسبب الجمود السياسي بين دول المنطقة، فهل من الممكن أن تختفي هذه الصعاب بابتكار مبادرات جديدة سواء كانت بديلة أو مكملة للشراكة الأورو-متوسطية؟

سياسة الجوار الأوروبية:

"بناء الأمن في جوارنا" هي واحدة من بين ثلاثة أهداف رئيسية "لإستراتيجية الأمن الأوروبية"، وهي الوثيقة المصادق عليها من طرف البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2003، والتي تعرف التهديدات والقضايا الرئيسية للاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى هدفين آخرين، هما: بناء الأمن في الجوار، ونظام دولي مبني على تعددية أطراف فعالة. وهما هدفان يرتبطان "بسياسة الجوار الأوروبية". فالالاتحاد الأوروبي ضمن حدوده الخاصة تتطلب أجندة أمنه الداخلي استقرارا في الجوار المتاخم له مباشرة من الجنوب والشرق، هذه المناطق التي تتضمن عددا كبيرا من النزاعات الممتدة بحدّة وخطر تحريك نزاعات أخرى مستترة، مما جعل الاتحاد الأوروبي يفكر في مشروع "بناء سلام" في الجوار، كمشروع طموح نتج عنه نشر المفوضية الأوروبية لوثيقة رسمية في مارس 2003 بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب"، والتي سميت فيما بعد "بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة"، وأطلقت من طرف رئيس اللجنة "رومانو برودي" " Romano Prudi" نوفمبر 2004، بموافقة المجلس الأوروبي.

وتتمثل خلفية فكرة "سياسة الجوار الأوروبية" في أن يكون هنالك إطار موحد للعلاقات لكل من الشرقيين (مولدوفيا، أوكرانيا، وبيلاروسيا)، والجيران الجنوبيين (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، ليبيا، المغرب، لبنان، السلطة الفلسطينية، سوريا وتونس). وعلى أي حال، فإن الأفكار حول هذه السياسة ظهرت بشكل تدريجي كنتيجة للنقاش الذي تضمن عددا من الممثلين السياسيين، وبدأ قبل إكمال توسيع 2004. واعتبرت هذه السياسة كإضافة حاسمة للعملية التكاملية في أوروبا خاصة منذ نهاية الثنائية القطبية، ومع تصاعد التموجات السياسية للمشروع الأوروبي. كما وضعت هذه السياسة تحت ضغط التغييرات والتحويلات العميقة داخل وخارج أوروبا، فمع التوسيع الكبير للاتحاد الأوروبي إلى عشرة دول دفعة واحدة (ماي 2004)، أصبح جوار أوروبا خارجيا يتضمن (روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، والشرق الأدنى "مالطا، قبرص")، وأصبح القلق متصاعدا حول المناطق السياسية "الرمادية"، كما أحدث هذا التوسيع جدلا سياسيا في المجتمعات الأوروبية الغربية، لإثارته إشكالية الدول الأخرى التي ستتنضم إلى الاتحاد ما بعد (بلغاريا، ورومانيا). ويتعلق الأمر (بتركيا ودول البلقان الغربية)، إضافة إلى تطورات خارجية أخرى عززت أهمية علاقات الجوار للاتحاد الأوروبي وتعقيدها في نفس الوقت، على خلفية البيئة الأمنية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

يكن الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية في: ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة في جوار الاتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، وكذلك في جنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والمشكلة "حلقة من الأصدقاء" حول الاتحاد الأوروبي. وبهذه الطريقة

يرقى تعاونهم التجاري والاقتصادي والسياسي به إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات. بمعنى أن السياسة تتضمن تشكيل وتعميق طويل الأمد للعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي، وتشتمل هذه العلاقات بشكل خاص على: مشاركة موسعة في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي، التعاون في الوقاية من الأزمات، إدارة الأزمات والهجرة، وفي النهاية التمتع بالحريات الأربع (حريات حركة السلع، والأشخاص، والخدمات، ورؤوس الأموال) في مقابل تنفيذ إصلاحات جديّة سياسية اقتصادية ومؤسسية. فهي بذلك تقوم على "المشروطة". هذا المشروع الأوروبي للتعاون مع بعض الدول التي سميت "جيران" يستمد إلهامه من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام، بهدف تهيئتها للعضوية النهائية في الاتحاد، ولكنها ليست عملية تسبق الترشيح.

تنتهج سياسة الجوار الأوروبية منحنى ثنائياً، تمهيدا لطريقة العلاقات الثنائية"، عن طريق خطط عمل تنفيذية خاصة بكل دولة بعينها، يتم التوصل إليها تفاوضياً مع كل دولة على حدة، بهدف تطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الجارة.

وقد مارست بعض دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) الضغط للإقناع بضرورة اتخاذ قرار تضمين بلدان جنوبي المتوسط في السياسة الجديدة، حيث تخوفت هذه الدول في الحقيقة من أن توسيعاً شرقياً بشكل كبير وحاسم سيحرك مركز ثقل الاتحاد الأوروبي شرقاً، وهكذا سيتم إهمال البلدان على الحافة الجنوبية للحوض المتوسطي، إضافة إلى أن هذه البلدان تعتبر ضرورية بدرجة أكبر ضمن سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر، الذي تميز بفرضية تهديد الإرهاب الإسلامي القادم من بلدان جنوب المتوسط.

لذلك ارتكز المحور السياسي-الأمني لسياسة الجوار الأوروبية على مناقشة التهديدات الأمنية، سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية، أو الهجرة غير الشرعية، أو التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب، إضافة إلى التأكيد على ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع الأزمات وإدارتها، ولعب دور فعال في حل النزاع العربي-الإسرائيلي والصحراء الغربية.

وعليه فإن سياسة الجوار الأوروبية أريد بها أن تكون حلاً وسطاً بين الشراكة والعضوية، فالأعضاء فيها ليسوا متساويين، وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا، أي أنها تجعل هذه الدول "أكثر من شريك وأقل من عضو". لكن السؤال المطروح هو: إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة

الأوروبية للجوار تمثيلا للإقليمية؟ وهل ترغب أوروبا فعلا في بناء جماعة أمنية في حوض المتوسط من خلال هذه السياسة؟

في الواقع إن ما تم تقديمه على أنه مشروع مشترك هو في الحقيقة مبادرة "أحادية الجانب" تعكس رؤية ممرزة أوروبا، ففي كل المجالات- صياغة القواعد والإلزام بإتباعها، التصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية، إملء المعايير وتحديد الاتجاه الواجب إتباعه - يحتفظ الاتحاد الأوروبي بالأشكال الكلاسيكية للقيادة، ولا يستطيع الجيران الاشتراك في عملية تأسيس هذه المعايير والتعليمات. إذن سياسة الجوار الأوروبية مرتبطة بمصلحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم ازدهاره وأمنه من خلال تحويل الجيران إلى حلفاء، عبر طرح المشاكل على أنها جماعية وبالتالي تستدعي حلولاً جماعية. ففي إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية يتبنى الاتحاد الأوروبي فكرة إقامة "حزام واقٍ" على أراضي دوله المجاورة، يتم ترجمته فعليا بقيام هذه الدول بدور "مناطق العزل" حيث تتم تصفية الوافدين إلى أوروبا، بمنع دخول العناصر الغير مرغوبة (وهو ما يتنافى مع مبدأ حرية تنقل الأشخاص)، بالتالي فإن التصدي لظاهرة الهجرة بهذه الطريقة يكون باللجوء إلى صيغة "المعالجة الأمنية المحولة" إلى أطراف خارجية عبر "آلية الدفع نحو الخارج"، ومحصلة ذلك أن أصبحت دول المغرب العربي بصفة خاصة تلعب دور حارس حدود الاتحاد الأوروبي. ومع حرمان الشعوب من الحركية التي هي بحاجتها، يبقى الاندماج الإقليمي مجرد سراب.

يمكن القول إن سياسة الجوار الأوروبية يمكن أن تعتبر "كامبريالية ناعمة" أو "رسالة تمدينية"، وتظهر كجزء من رغبة الغرب لتصدير نموذجه المؤسساتي والثقافي، الديمقراطية، حقوق الإنسان، قواعد القانون والسوق، وبمعنى آخر "أوربة" البلدان الجارة من خلال جعلها تمتثل لمعايير وقواعد وقيم الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني تصدير التجربة الأوروبية الإيجابية، عن طريق أدوات القوة الناعمة (كالحوافز المالية مثلا). فسياسة الجوار في جوهرها إذن عبارة عن "خطاب أمني".

إن الاتجاه نحو "أمننة" علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه، سيؤدي لا محالة مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي للأهداف المعلنة لسياسة الجوار من كل مصداقية، خاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها.

الاتحاد من أجل المتوسط:

أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي "Nicolas Sarkozy" الاقتراح لاتحاد متوسطي " أثناء حملته الانتخابية في 7 فيفري 2007، في خطاب في تولون (7 فيفري 2007)، أعلن فيه أن الحوار الأورو-

متوسطي الذي بدأ قبل اثنتا عشرة سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه، وبأن هذا الإخفاق كان متوقعا ما دامت أولوية أوروبا كانت في الشرق. ويضيف في خطابه -في إشارة منه على أهمية الجنوب- بقول: "إنه بإدارة الظهر للمتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظننا أنهما تديران الظهر إلى الماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب". فكانت المبادرة التي طرحها نيكولا ساركوزي على عدد من العواصم المتوسطية التي زارها بعيد فوزه الانتخابي، لاتحاد متوسطي ينقل العلاقة بين ضفتي الأبيض المتوسط إلى طور جديد. اتحاد يريد تحويل الحوض المتوسطي إلى ساحة للتعاون والتكامل الاقتصادي تتقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر حركية وازدهارا.

بنى ساركوزي أطروحته على قراءة لتجربة الشراكة الأورو-متوسطية التي أطلقها مسار برشلونة سنة 1995 سعيا لإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين جانبي المتوسط، شراكة لم تف -حسب تقديره- بعودها نظرا لعدة عوامل لعل أهمها سقوطها في السياق المنفرد بين اتحاد أوروبي سار خطوات على درب الوحدة الاندماجية، وبين دول جنوبية متنافرة المصالح والأسواق، مضطربة الأوضاع الأمنية.

بعد خمسة أشهر من ذلك (23 أكتوبر 2007)، قدم الرئيس نيكولا ساركوزي في خطابه في طنجة رؤية أكثر توسعا للمبادرة تبعا لمكونات وتفاصيل مختلفة جديدة، حيث جادل في خطابه بأن الاتحاد المتوسطي لا يسعى إلى استبدال "عملية برشلونة"، ولكن استهدف إعطاءها حافزا/ دافعا جديدا للذهاب "أبعد وأسرع"، و"للانتقال إلى مستوى آخر، وإلى خطوة أخرى"، لتجسيد "المبادرة الجارية"، وباختصار القطيعة مع أساليب التفكير البالية.

ومهما يكن فإن الرئيس الفرنسي أكد بأن الاتحاد الجديد لا يشبه الاتحاد الأوروبي "لا في المؤسسات أو الإدارة، ولا في سياسته المتقدمة أو تكامله الاقتصادي"، إنه "اتحاد للمشاريع، بميزة براغماتية وهندسة متغيرة (وفق المشاريع)، من أجل جعل المتوسط مختبرا لتطوير التنمية المشتركة". كما كان التأكيد على نقاط أهمها: أن المفوضية الأوروبية ستكون شريكة كاملة للاتحاد المتوسطي، وبأن بلدان المتوسط الجنوبي سينتمون بمبدأ المساواة، وأن مشروع الاتحاد الجديد سيكون مشروع الجميع، وليس مشروع فرنسا.

في 20 ديسمبر 2007، نجحت الدبلوماسية الفرنسية في جمع رؤساء جمهوريات وحكومات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في قمة ثلاثية عقدت في روما، تمثلت في مجموعة من الانعطافات التي تعكس الأخذ بعين الاعتبار الاعتراضات الإسبانية والإيطالية على مبادرة الاتحاد المتوسطي، وأهمها: تغيير تسمية المشروع من "الاتحاد المتوسطي" إلى "الاتحاد من أجل المتوسط"، أي أن الأمر لم يعد يتعلق باتحاد سياسي

للمتوسط، بل بجهد موحد من أجل السلام والازدهار والحوار في المتوسط، ثم أن الفكرة انتقلت مع نداء روما من "فكرة فرنسية" إلى مبادرة مشتركة لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى التأكيد على الفصل بين الاتحاد من أجل المتوسط ومشروع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فرغم اتخاذ فرنسا موقفا معارضا بشدة لانضمامها، إلا أنه تم تشجيع انخراطها في الاتحاد من أجل المتوسط. وكنتيجة نهائية للشكوك الألمانية حول المبادرة، فإنه بتاريخ 02 مارس 2008 كان لاجتماع لساركوزي بأنجيلا ميركل أن أسفر عن تنازل ساركوزي بأن يتوسع الاتحاد من أجل المتوسط كي يستوعب كل بلدان الاتحاد الأوروبي.

رغم الاتفاق المبدئي الذي أسفرت عنه المفاوضات الفرنسية- الألمانية المبررة، إلا أن مشروع الاتحاد المتوسطي كان له في إطار استخلاصات المجلس الأوروبي (المنعقد في 13-14 مارس 2008) حظ ملحق وحيد من خمسة أسطر. وأكثر من ذلك أنه ورد تحت مسمى جديد: "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، وكانت الفقرة المخصصة له كالاتي: "وافق الاتحاد الأوروبي على مبدأ اتحاد من أجل المتوسط يضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المشاطئة للمتوسط التي ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي، ويدعو المجلس المفوضية إلى أن تقدم له المقترحات الضرورية من أجل تحديد الترتيبات لما سوف نسميه: "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط"، وذلك تحضيراً للقمة التي سوف تتعقد في باريس في 13 جويلية 2008".

وبالفعل فقد أطلقت "مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" في اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008. وأكد الإعلان المشترك الذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات، بأن المبادرة تهدف إعطاء مسيرة برشلونة "دفعاً جديداً". ويؤكد الإعلان على أن: "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" مبني على أساس إعلان برشلونة وأهدافه لبناء السلام والاستقرار والأمن بالإضافة إلى مبدأ برشلونة "شراكة متعددة الأطراف" مع وجهة نظر لزيادة إمكانية التكامل الإقليمي والتماسك".

والملاحظ أن الانتقال من الاتحاد من أجل المتوسط إلى "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" ليس مجرد تحول لفظي بسيط، إنه إدماج للمشروع في الحوض الأوروبي، وتأكيد المفوضية على أنه لن يكون سوى إنعاشاً لعملية برشلونة لتحويل أهدافها إلى حقائق ملموسة، عن طريق نفخ روح جديدة في عملية برشلونة. ومن خلال الإصرار على صلاحية إطار برشلونة باعتبارها "العمود الفقري للعلاقات الأوروبية-متوسطية"، فإن المفوضية تعتبر أن المشروع الجديد سيجسد "شراكة متعددة الأطراف" تتمحور حول المشاريع الإقليمية والعبارة للحدود، تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي والدول المشاطئة. فالإتحاد من أجل المتوسط

ليس مجرد اسم أعطي إلى مرحلة جديدة من عملية برشلونة، ولكنه محاولة ترمي إلى التقوية والإصلاح. إنه تطور للمبادرة المطروحة من قبل ساركوزي، كنتيجة للضغط الذي مورس عليه من قبل ممثلين: كالمفوضية الأوروبية، إيطاليا، إسبانيا، وألمانيا بشكل خاص. إن هدف هذا الإصلاح مزدوج: لزيادة الحوار السياسي، ولإنجاز علاقة أكثر عدالة بين بلدان الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين.

فكان التأكيد من جديد من خلال بيان باريس في 13 جويلية 2008 -الذي ترأس اجتماعه الرئيسين الفرنسي والمصري، وشاركت فيه 43 دولة أوروبية ومتوسطة ومؤسسات المجموعة، والمنظمات الإقليمية- ، على أن الشراكة الجديدة "تستند إلى منجز الشراكة الأورو-متوسطة، وتهدف إلى "حقن زخم جديد ومستمر وتعزيز الحقول الرئيسية للتعاون التي أسست في عملية برشلونة"، وذلك بتضمين قمم نصف سنوية بين رؤساء الدول والحكومة تتعقد بالتناوب في بلدان الاتحاد الأوروبي وفي بلدان المتوسط، وزيادة الملكية المشتركة والعلاقات المتعددة الأطراف من خلال رئاسة مشتركة، تراكيب مؤسساتية جديدة، وأمانة عامة (سكرتاريا) ، إضافة إلى تقوية دور البرلمان الأورو-متوسطي، ومساندة مؤسسة أنا لينت "Anna Lindt"، وجعل الاتحاد من أجل المتوسط "اتحاد مشاريع"، ولهذه الغاية يتم تهيئة علاقات "أكثر ملموسية ومرئية" وواضحة للمواطنين من خلال مشاريع إضافية إقليمية ودون الإقليمية.

مع أخذ تلك الأهداف بعين الاعتبار، جاء البيان النهائي لاجتماع مرسيلىا الوزاري في 3-4 نوفمبر 2008، ليعلن عن مقدمة للإطار المؤسسي الجديد للاتحاد من أجل المتوسط، وإشارته إلى أن الأطراف ستعمل من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم عملية السلام، كما يضع البيان قائمة بمجالات التعاون لعام 2009 وبالمشاريع ذات المستوى الإقليمي.

إن بعد أن أصبحت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط أوروبية بالتبني، السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف ستجرح فيما فشلت فيه برشلونة من جلب الاستقرار والرخاء إلى منطقة عانت ولا تزال تعاني أوضاعا غير مستقرة؟

إن العرض الفرنسي لاتحاد متوسطي لا يخلو في حقيقة الأمر من مغزى، لأن الهدف هو إعادة البلاد إلى المشهد العالمي كمثل دولي قوي، خاصة بعد شعور فرنسا بالتهميش وبتراجع مكانتها كفاعل جيوسياسي في المتوسط (محيطها المباشر) وبخاصة في المغرب بسبب المنافسة الأمريكية. لذا كان عليها أن تجدد دينامية سياستها الخارجية، وتأمين حضور ورؤية لها، في منطقة لها منزلة خاصة حيث تربطها بها روابط جغرافية تاريخية قوية، ومصالح سياسية، اقتصادية، مالية وثقافية، كما أنه يعكس عودة المتوسط

إلى قلب الاهتمام إشارة إلى أهمية الرهان المتوسطي بالنسبة لأوروبا بشكل عام، وبالنسبة لفرنسا بوجه خاص.

إذن فالاتحاد المتوسطي كان يعنى في الأصل، بأن يعكس "حيوية فرنسية جديدة في المتوسط"، لكن المفوضية الأوروبية عملت على تحجيم الطموح الفرنسي إلى مجرد مكمل للعلاقات الثنائية للاتحاد، عن طريق إفراغ المبادرة الفرنسية من "قوتها الرمزية" وتحويلها إلى مجرد "تحديث لعملية برشلونة"، وإعادتها إلى حضن الاتحاد الأوروبي "بأوربة المشروع" أين لعبت ألمانيا دورا حاسما في ذلك. وبذلك أصبح اتخاذ القرار مع مشروع رئاسة برأسين ولجنة دائمة وسكرتاريا، وأصبح المشروع يمكن أن يضم 27 بلدا من الاتحاد الأوروبي، و 10 بلدان عربية، وإسرائيل، مع 5 بلدان من المتوسط الشرقي ومن الأديراتيكي. بينما كان المشروع في البداية بطاقم مخفف (أقل من سياسة الجوار وعضوية ال:43، وأكثر فعالية من عملية برشلونة بأعضائها ال:39) (هذا منذ ضم موريتانيا وألبانيا سنة 2007)، بالتالي فإن المشروع الجديد هو إما: سياسة جوار مكررة، وإما عملية برشلونة "زائد"، لكن دون ضمانات لأن يكون أكثر فعالية من سابقه.

تعكس مشاريع التعاون الستة التغييرات في عمل الاتحاد من أجل المتوسط بأولويات جديدة، حيث بينما أصبحت الطاقة أكثر أهمية، بقيت أبعاد أخرى لعملية برشلونة مثل: ترقية الديمقراطية؛ حماية حقوق الإنسان؛ وتحسين دور المجتمع المدني في الخلفية. بمعنى أن التأكيد التقليدي على التعاون الاقتصادي مازال يسود على أية سمة أخرى من خطط العمل، وهذا له تأثير على الانتباه المعطى للمسائل الأمنية. لذلك فإن الأبعاد السابقة تحتل أقل من صفحة في الوثيقة، بينما الشراكة المالية والاقتصادية، والتعاون الثقافي، الاجتماعي والإنساني، لديه أكثر من خمسة صفحات من مخططات النشاطات. وعلى الرغم من هذا فإن الاتحاد من أجل المتوسط كان له تأثير نادر نسبيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المجاورة، وإن كان لاستغلال أنواع الطاقة المتجددة أو الحفاظ على البيئة قدر من الأهمية، إن كان مكافحة التلوث البيئي أمرا ضروريا، فإن نزع التلوث الذهني يحظى بالأولوية.

كانت هنالك نية في المقاربات الأولية من إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط لاستثناء بلدان الشرق الأوسط، وذلك لتقليل تأثير النزاعات الإقليمية، خصوصا النزاع العربي - الإسرائيلي. وعلى الرغم من هذا، فإن القضايا الأمنية أرسلت بشكل حذر في جدول أعمال الاتحاد من أجل المتوسط.

إضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات:

أولاً؛ النص التأسيسي للاتحاد من أجل المتوسط أشار إلى أن الأهداف مستقاة من إعلان برشلونة، وأقر بالتطلع للترويج لعمليات نزع السلاح "شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل"، وتطبيق إجراءات بناء الثقة، ولكن كما كان في عملية برشلونة، هناك أمل ضئيل للتغلب على هذا التحدي والانتقال من مرحلة الخطاب إلى العمل.

ثانياً؛ بالتوافق مع نفس الخط مع عملية برشلونة، يضمن تعاوننا في الحماية المدنية كمشروع وحيد يتعلق بالقضايا الأمنية. كما أشار النص إلى أن هذه القضية أقل حساسية سياسياً من نزع السلاح أو النزاع الإقليمي.

ثالثاً؛ نصوص الاتحاد من أجل المتوسط تدين إرهاباً في كل أشكاله وظواهره، ومع ذلك فهو لا يدين احتلال الأراضي الفلسطينية، ولا تقدم يذكر في الوصول إلى إجماع حول تعريف الإرهاب، البيان يعلن دعمه لعملية السلام. ومع ذلك فهو يمتنع عن ذكر الخطة لذلك، وبغرض إرضاء تركيا، يفصل البيان موضوع الاتحاد من أجل المتوسط عن مفاوضات الانضمام أو عملية ما قبل الانضمام. وهو التنازل الذي قدمه ساركوزي كارها فقد ركز في خطابه الانتخابي في مدينة تولون، على رفضه القاطع لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وجاء بما سماه بالاتحاد المتوسطي حتى يجد مكاناً لتركيا خارج الاتحاد الأوروبي.

رابعاً؛ العديد من المحللين ترجموا اقتراح الرئيس الفرنسي لإنشاء اتحاد متوسطي كمنبر للدفع إلى التعاون الأعظم في المعركة ضد الهجرة غير الشرعية. ومع ذلك ليس هنالك أية خطوة تقدمية في هذا الاتجاه، فموضوع مراقبة الهجرة يغيب تقريباً عن نقاش الاتحاد من أجل المتوسط، وقمة باريس أكدت الحاجة لإدارة الهجرة القانونية، بهدف مكافحة الهجرة غير القانونية، لكن يمكن القول أنه ليس هنالك تطور هام في معالجة الهجرة مقارنة بمقاربة عملية برشلونة. وهذا لا يعني أن أعضاء الاتحاد الأوروبي لا يحاولون دفع جيرانهم الجنوبيين لتشديد رقابة حدودهم، بل ببساطة أن الدول الأوروبية تفضل إبداء هذه الطلبات من خلال قنوات ثنائية بدلاً من طرحها ضمن إطار متعدد الأطراف.

خامساً؛ يصبح واضحاً بأن الصراع العربي-الإسرائيلي يبقى عقبة جديّة لتطوير الاتحاد من أجل المتوسط. فالاتحاد الأوروبي كان كتما -إلى حد كبير- حول السماح بمناقشة قضايا الشرق الأوسط المتعلقة بالنزاع من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، ثم أن تعزيز الحوار السياسي والتحسين المؤسسي الجديد خصوصاً الرئاسة المشتركة يعرض الاتحاد من أجل المتوسط إلى تقلبات النزاع العربي-الإسرائيلي، ثم أن أزمة غزة في نهاية 2008، والتعليق المعلن لاجتماع إسطنبول لوزراء الشؤون الخارجية (حدد في

نوفمبر 2009)، يصور الضعف المتزايد للاتحاد من أجل المتوسط. إذن فمع الصراع العربي- الإسرائيلي المفتوح والطويل الأمد التعاون الأورو-متوسطي في مجال الأمن من غير المحتمل أن ينجز أي نتائج كبيرة. ففي غياب سلام في الشرق الأوسط الاتحاد من أجل المتوسط سيعاني من التوتر بين مشاركيه العرب وإسرائيل، خصوصا في المناسبات السياسية كالقمة ومؤتمرات وزراء الخارجية. وبينما علق هذا النزاع كغيمة مظلمة سابقا على عملية برشلونة منذ 1995، لا يجب نسيان أن هنالك نزاعات إقليمية أخرى مختلفة تعيق بجدية بناء إقليم في المتوسط. فالشراكة الأورو-متوسطية لم يكن لها تأثير إيجابي على نزاع الصحراء الغربية المجمد، أو على المحاولات لحل مسألة قبرص، والتصرف كما لو أن هذه النزاعات غير موجودة هو النقد الذي وجه ضد السياسة الأوروبية للجوار. وبالتأكيد على تقديم المشاريع التقنية على هذه المسائل في الاتحاد من أجل المتوسط فمبادرة ساركوزي قد تنتقد لهذا السبب. من جهة أخرى، فإن تبني الاتحاد من أجل المتوسط "لهندسة متغيرة" تقترب إلى التعاون حول المشاريع المرتبة حسب الأفضلية، هي صعبة لبناء الإقليم الأورو-متوسطي، حيث سيكون هنالك زيادة للنشاطات على المستوى الإقليمي الفرعي، وأقل على مستوى الشراكة الكاملة.

إن مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط يعتمد على قدرة الشركاء للتغلب على الضعف الرئيسي الناجم عن الجهاز المؤسسي، وإيجاد الدعم السياسي للمجتمع المدني في كل من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وبالتالي إنجاز الأهداف المؤسسة في 1995، وهذا يعني التفاعل والتعاون الاقتصادي والسياسي بين مختلف فواعل المجتمع المدني وتقويته على أساس قاعدة مصالحهم المشتركة.

لا النزاعات الشرق-أوسطية، ولا التوترات والخلافات الحالية في المغرب اختفت بطريقة سحرية في قمة 13 جويلية 2008. ومن ناحية أخرى، تنتظر الاتحاد من أجل المتوسط عقبات مؤسسية وسياسية، والمبادرة من المحتمل أن تترث المشاكل التي واجهت سلفها. لذا من غير المحتمل إلى حد كبير أن يكون للاتحاد من أجل المتوسط تأثير إيجابي عالمي على العلاقات الأورو-متوسطية في المستقبل المنظور

إشكالية الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأورو-مغاربي:

في منطقة المتوسط، تفاقمت مشكلة الهجرة خاصة في منطقة شمال إفريقيا، ودول الساحل الإفريقي الفقير، وخطر انتقالها إلى أوروبا التي ترفض استقبال مزيد من المهاجرين غير المؤهلين، وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد للأمن في منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية. فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهاناً اجتماعياً، فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة تعدد ثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة مع الشمال على أنها

تعبّر عن التوتر الناتج عن موجة التحديث على الطراز الغربي. إذن فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات.

لذا فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 في أوروبا، وصنفت كأحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي. فقد تصدرت قمة الأجندة السياسية الأوروبية، وعبّرت عن أهميتها الجوهرية، فقد أصبحت مؤخرًا واحدة من مظاهر العلاقات الأوروبية بالعالم الخارجي، واعتبرت "إدارة الهجرة" كمسألة أمنية تحتاج عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل، باعتبار أنه يمكن التخفيف من تداعياتها فقط من خلال العمل المشترك.

عليه، تعتبر الهجرة جنوب-شمال (سواء المغاربية أو الإفريقية منها) من أكبر الهواجس الأمنية التي تخيف الأوروبيين من ضياع هويتهم الثقافية، بسبب صعوبة إدماج المهاجرين (خاصة المسلمين)، ضف إلى ذلك، المخاوف الأوروبية من عدم تطبيق سياسات جديّة على مستوى دول الجنوب للحد من الظاهرة، ما يعني استمرار ضغط حركات الهجرة على مجتمعاتهم، لذلك أصبح عامل الهجرة محددًا أساسيًا في معادلة الأمن الأوروبي.

فحسب الإدراك الأوروبي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثّل ناقلاً أساسيًا للمشاكل الاقتصادية، الديمغرافية، السياسية والحضارية التي تعرفها مجتمعات جنوب المتوسط، وهو ما يعتبرونه تهديدًا لبنائهم القيمي والحضاري، واستقرارهم المجتمعي، إلى حدّ صارت فيه التفاعلات مع المهاجرين عاملاً مساعداً على تنمية عادات الخوف والعداء للأجانب، وانتهاج سياسات (كمنع بناء المآذن، منع ارتداء الحجاب) باعتبارها صورًا دخيلة ومهددة للنموذج الحضاري الأوروبي.

عرف مسار التعامل الأوروبي مع قضية الهجرة غير الشرعية مراحلًا مختلفة بدءًا بفتح أبوابها على مصراعها أمام الهجرة واللجوء خصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية، نظرًا للحاجة إلى إعادة إعمار القارة، لكن المرحلة الثانية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال التهديد الشيوعي اصطبغت بانتباع سياسات مغلقة وأكثر تشددًا، ووضع ضوابط أكثر حدة أمام هذه الظاهرة.

وقد تمّ أمنة الهجرة باعتبارها رهانًا آمنًا خلال الثمانينيات عبر خطاب اجتماعي وسياسي، حيث أصبح ينظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيًا، في حين أنها في السابق كانت تخضع لمعالجة اقتصادية، وكان ينظر للمهاجرين "كعمال مغتربين".

كما عملت الاستراتيجية الأوروبية على إيجاد ما يمكن تسميته مناطق عازلة بين الحدود الجغرافية-المؤسسية للاتحاد الأوروبي وحدوده الأمنية، برسم هذه الأخيرة بعيداً عن الأولى، وذلك من خلال "المناولة

الأمنية" التي تقوم بها دول جنوب المتوسط لحساب أوروبا (اتحاداً ودولاً أعضاء)، والهدف نقل محاربة الهجرة من حدود الاتحاد إلى داخل تراب دول جنوب المتوسط، وبالتحديد إلى حدودها الجنوبية (الصحراوية- الساحلية)، وذلك بتحويلها إلى نقاط مراقبة وتفتيش عن بُعد بعيداً عن دول الاتحاد. ومن بين أبرز تعبيرات هذه المناولة الأمنية فتح دول مغربية مراكز إيواء للمهاجرين الأفارقة على أراضيها بأموالها الخاصة، وأحياناً بتمويل أوروبي.

من جهة أخرى، تعتمد أوروبا إلى الضغط على الشركاء المتوسطيين، سيما دول المغرب العربي لإبرام اتفاقات حول ترحيل المهاجرين، والغرض هو جعل دول جنوب المتوسط تحلّ محلّ أوروبا في تحمل أعباء الهجرة السرية الإفريقية. فعلى الدول المغربية تغيير تشريعاتها الوطنية لتتماشى والتشريعات الأوروبية في هذا المجال، بمعنى تصدير النموذج الأوروبي لأمننة الهجرة وتجريمها. وهو ما حدث فعلاً، فقد عدّلت الدول المغربية (المغرب في 2003، تونس وليبيا في 2004، الجزائر في 2008 و2009) تشريعاتها نزولاً عند رغبة أوروبا وخدمةً لمآرب سياسية محلية أيضاً (فقد أصبحت الهجرة السرية همّاً مغربياً أيضاً، كما أنّ أمننة الهجرة وتجريمها يتوافقان والمنظومة التسلطية القائمة في هذه الدول)، حيث جرّمت الهجرة الوافدة والمغادرة.

بالنسبة لملف الهجرة غير الشرعية فقد غلب على سياسات الهجرة الأوروبية الطابع الأمني، بمعنى التركيز على البعد الأمني في إدارة هذا الملف، من خلال مجموعات من السياسات، ركزت من خلالها الدول الأوروبية على التعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدراً وممرّاً للمهاجرين لتتشدّد الرقابة على حدودها ومنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تعقب شبكات التهريب، واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون لأصناف متعددة من التعذيب وإساءة المعاملة والمعيشة في ظروف غير إنسانية.

إنّ تعامل الدول الأوروبية مع قضية الهجرة يجعلها تُفضّل "الاستقرار التسلطي" على الاستقرار الديمقراطي، بمعنى التعامل مع أنظمة تسلطية وحتى حمايتها ما دامت تقوم بالمناولة الأمنية لحساب الاتحاد الأوروبي، وتحارب الهجرة على أراضيها، سعياً إلى منع المهاجرين المغاربة وخصوصاً الأفارقة من عبور المتوسط، وهنا مكمن التناقض فأوروبا تتادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها تتعامل مع أنظمة لا تعترف بهذه المبادئ، وهي "ترغب" في تغيير أنظمة (عبر ديمقراطيتها) هي في الأصل بحاجة إليها لصيانة أمنها (محاربة الهجرة). والنتيجة تفضيل أوروبا في النهاية الأنظمة التسلطية نظراً لاعتباراتها المصلحية وإن تعارضت مع المعايير الأخلاقية.

مسألة الهجرة تطرح بقوة في سياق التفاعلات بين ضفتي المتوسط، وكذا ضمن النقاشات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصا في ظل تنامي العداء للأجانب والمسلمين، واستغلال هذه المسألة من قبل أحزاب اليمين لتحقيق مكاسب سياسية، لذلك فأحد الأهداف الأساسية لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية هو احتواء الهجرة والتقليل منها وهو ما يتناقض مع هدف فتح المجال لحرية تنقل الأشخاص الذي تم التأكيد عليه في نص الإعلان، كما يعرقل إقامة منطقة التبادل الحر، وإلا كيف يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات ويمنع ذلك على الأشخاص؟

من هنا يمكن أن نفهم لماذا أدرجت الهجرة وتنقل الأشخاص ضمن الجوانب الاجتماعية وليس الاقتصادية، فالجانب الاقتصادي للمشروع يهدف إلى تحرير المبادلات التجارية، وإدراج مسألة تنقل الأشخاص ضمن هذا الجانب قد يضع دول الاتحاد الأوروبي أمام المطالبة بالإقرار لليد العاملة بمبدأ حرية التنقل، وبالتالي فتح الهجرة القادمة من الجنوب، وهو الأمر الذي ترفضه أوروبا.

مستقبل العلاقات الأوروبية المغربية:

إن الانتشار السريع والمنتالي للمبادرات في المنطقة نتج عنه جملة من الانعكاسات السلبية يمكن اختزالها فيما يلي:

أولاً؛ تأثير اجتماعي وسياسي، يتمثل في جملة من الذرائع والحجج لتجنب التعامل مع المصادر الرئيسية للأمن والاستقرار في المنطقة، ما يسمح لأصحاب المبادرات بتجنب التعامل مع النزاعات العالقة الرئيسية: سبنة ومليلية، قبرص، الصحراء الغربية، والصراع العربي-الإسرائيلي، الذي يمثل أكبر بؤرة توتر وعدم استقرار في المنطقة. وحجتهم في ذلك، هي أن المبادرات المطروحة مكتملة ومدعمة لبعضها البعض وهدفها الأساسي مساندة عملية السلام، أما في الحقيقة، فإن هذه المبادرات الإقليمية ما هي إلا جهود حتى نهاية عملية السلام، واتضح أنها لا تؤثر إطلاقاً على بؤر التوتر وكأنها تحمي نفسها، كما أنها لم تنجح حتى ولو في فرملة هذه النزاعات لأنها ببساطة لم تصمم أصلاً لحلها، إنما تتطفل على الجهود الأخرى وعلى مسارات السلام. لذا فهي لم تأتي بشيء جديد فيما يخص قضية الأمن في المتوسط، وهدفها دفع العرب للتطبيع وقبول إسرائيل في المنطقة، وبذلك فهي تعمل على إدارة الوضع الراهن لا غير.

وبما أن كل المبادرات الإقليمية أطلقت بفضل عملية السلام العربية-الإسرائيلية، وجاءت في إطار دينامية أو سلو بتقديم نفسها كمنبر لالتقاء العرب والإسرائيليين، فإنها تتأثر بمجريات هذه العملية وما آلت إليه، ورغم أن الأوروبيين يقرون بأن مسار برشلونة يعمل كآلية للتطبيع العربي-الإسرائيلي، إلا أنهم في نفس الوقت يرفضون أن يكون منبرا يسعى من خلاله العرب لإدانة سياسة إسرائيل، في حين أن الموقف

العربي يؤكد ويصر على أن الصراع العربي-الإسرائيلي يبقى العقبة الأساسية أمام إحلال الاستقرار والأمن في المنطقة، وبالتالي عدم إمكانية الفصل بينه وبين المبادرات الإقليمية سواء الاقتصادية منها أو الأمنية، بدليل أن كل هذه المبادرات تعثرت بالمسائل الأمنية الرئيسية بسبب هذا الصراع العالق، ما يثبت أن أي محاولة لفك الترابط الأمني في المتوسط سيكون مصيرها الفشل لا محالة.

ويمكن الاستدلال بتجربة مجموعة (5+5) التي تبرز كيف أن هذا الصراع يمكن أن يكون عامل فك ترابط، وترابط في نفس الوقت، حيث كان الهدف من التحديد الجغرافي للمجموعة منذ البداية واقتصارها على غرب المتوسط هو عزل نفسها عن بيئة النزاع الشرق أوسطية، ومع انطلاق عملية السلام فقد هذا الإطار مبرر وجوده السياسي، لكن أزمة عملية السلام فيما بعد كانت عاملا حاسما في إعادة إحيائه. كما أن الموازنة الجيوبوليتيكية بين إطار (5+5) وعملية برشلونة يعكس مشكلة تقييد المفاهيم الموسعة للتعاون الإقليمي، كنوع من الجدل للأبعاد الإقليمية والإقليمية الفرعية، وفي الحقيقة فإن انطلاق مبادرات جديدة يجعل الفواعل الرئيسية والمحلية أقل جدية وأقل التزاما بالتعاون الإقليمي، لأنه عندما تظهر مشكلة ما يقومون ببساطة بترك مبادرة لصالح أخرى، فبعد الإحباط الذي صاحب المبادرات الإقليمية المختلفة وخيبة الأمل بنتائج عملية برشلونة بالخصوص، كانت المحاولة للبحث عن بديل تمثل في إعادة إحياء المجموعة (5+5) في قمة تونس، وإن كانت هذه المجموعة المحدودة في الحقيقة تفتقر للتمويل ولا تمثل بديلا لمسار برشلونة. وهذا يعني التعامل مع هذه المشاريع بأنها قطع غيار تستبدل بأخرى، لكن المشكلة هنا تصبح التعامل مع ما يصوره الفرنسيون "بعضلة الصمام وقماش الأرضية"، فعندما تكون هناك حنفية تسرب المياه، استعمال قماش الأرضية سيكون مفيدا، لكنه لا يصلح المشكلة التي هي في الأساس الصمام.

ثانيا؛ أسبقية الثنائية، فكل هذه المبادرات والحوارات هي مسارات ثنائية لمجموعة (1+25)، هذا الاتجاه التركيبي في علاقات شمال-جنوب جدد ودعم بعدة مبادرات (اتفاقية عملية برشلونة، خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية، وبرنامج التعاون الفردي للحوار المتوسطي لحلف الأطلسي) وأدوات تطبيقها كلها ثنائية، الأمر الذي يدعم المسارات الثنائية على حساب المسارات المتعددة الأطراف التي تخلق جوا من الثقة بين الأطراف، وهو ما لا يساهم في وضع أسس لإقامة بنية إقليمية أمنية موحدة في المتوسط، رغم أن مبادرة الحلف الأطلسي لا تزال تمشي بخطى ثابتة خاصة في مجال المسارات الثنائية، والمجموعة (5+5) التي تسير هي الأخرى بشكل صحيح في هذا المجال، وفشل مسار برشلونة الذي كان بسبب طموحه الأكبر من المبادرات الأخرى. كما أن الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي طبقا نفس المقاربة الثنائية للمرشحين للعضوية في مؤسستيهما، لكن العضوية صممت كأداة متعددة الأطراف في خاتمة العملية، أما في حالة المتوسط فالنتيجة النهائية مازالت علاقة ثنائية متقدمة ويبقى التفكك الأمني في المنطقة العائق الأول

والأخير، ما يفسر بأن هناك خلا في تركيبة هذه المبادرات، إذ هناك كتل في الشمال متجانسة ومتفاهمة فيما بينها، وهناك دول من الجنوب تتقدم إلى هذه المبادرات فرادى ومتخاصمة فيما بينها وتحاول تحقيق مكاسب استراتيجية على حساب الأطراف الأخرى، مثلا المغرب وتونس ظننا انه بمسارعتها للانضمام إلى هذه المبادرات والتنافس فيما بينها في ذلك سيحقق لهما امتيازات على حساب الدول الجنوبية الأخرى، ولكن لم يحصل هذا في الحقيقة وذلك ما استدعى تقديم المزيد من التنازلات، والمشكلة هنا هي أن عدم التجانس من جهة والتنافس العكسي من جهة أخرى يقوم بإجهاض أي عملية متعددة الأطراف، ما ولد قناعة لدى الحكام أن المسارات الثنائية أحسن من المتعددة كالمغرب مثلا (في قضية الشريك المتميز للاتحاد الأوروبي، والوضع المتقدم خارج حلف الأطلسي) تبحث عن التميز أمام الأشقاء، رغم أن الواقع يثبت عكس هذه الصفات الممنوحة، والخطاب هو عكس الممارسة تماما، على سبيل المثال مقولة: "تقاسم كل شيء ماعدا المؤسسات في سياسة الجوار" غير صحيحة فالحريات الأربع مبتورة، وإذا لم يكن هناك تقاسم فعلي للفضاء الأورو-متوسطي فلا يمكن تكوين مجموعة. إذن كلما كانت درجة الإجماع عالية جدا كلما كان التعاون في درجة عالية، وبالتالي يكون هناك اتفاق وتشابه بين الطرفين، بمعنى أن درجة التوافق بين الطرفين هي التي تحدد درجة التعاون.

ثالثا؛ الازدواجية في العمل وغياب التعاضد بين المبادرات، بمعنى أن المبادرات عديدة ولكنها تعمل في نفس المجالات، مثلا مبادرة حلف شمال الأطلسي تقوم على العمل سويا مع قوات دول الجنوب، وخلق انسجام وتجانس في تعويد القوات على العمل مع بعضها بدون أي إشكال، ومجموعة (5+5) تتحدث عن نفس المجال، وكلها عضوة في المجموعة الأولى ماعدا ليبيا التي تم إعادتها فيما بعد، بالإضافة إلى الاشتراك في التعاون في مجال الحماية المدنية، ومنه تعاون البلدان المنخرطة في الحوار في العمل مع بعضها لمواجهة مشاكل طبيعية أو انفجار في مصنع للمواد الكيميائية مثلا، فهناك مبادرات تتحدث في نفس المجالات بدون فائدة، لأنها جميعها تركز على الجانب الأمني بالأساس، مما يفرغها من محتواها، ثم أن كل إطار سواء الاتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي لا يريد أن يكون أحدهما منطويا تحت الآخر، إنما يسعى كل إطار إلى التميز والانفراد بمبادرته، وهو السبب الذي دفع بالحلف الأطلسي إلى تسويغ مبررات بقاءه بعد انتهاء فترة الحرب الباردة. وبخصوص قضية الازدواجية في العمل فقد طلبت الجزائر توضيحات من الأوروبيين بخصوص إضافة حوار أمني مع الدول المتوسطية المنخرطة في الشراكة الأورو-متوسطية وذلك في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، والقيمة المضافة التي سيوفرها هذا الإطار مقارنة بالحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، وكذلك عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ودعت من خلال الندوة الوزارية الأوروبية-المغربية المنعقدة في لندن في جوان 2004، إلى ضرورة أن يكون هذا الإطار المتعلق بقضايا

الدفاع والأمن كإطار جديد بقيمة إضافية للمبادرات الجارية في مجال الحوار السياسي، لكن دون إحداث ازدواجية في العمل مع الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والمغرب من جهته ادعى في ماي 2005 أن أهداف وأعمال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع أهم من تلك المتعلقة بالشراكة الأورو-متوسطية. وهو ما سيؤدي إلى خلق أطر جديدة التي ستؤدي بدورها إلى إضعاف الحوارات الشاملة وإعاقة إمكانية تشكيل بنية أمنية إقليمية في المتوسط. وأحيانا هذه الازدواجية هي نتيجة داخل مؤسسة واحدة في حالة الاتحاد الأوروبي الذي يعمل من خلال مرحلتين: حوار في إطار الشراكة الأورو-متوسطية من خلال مجموعة كبار المسؤولين، وحوار على مستوى خبير بين اللجنة الأمنية والسياسية للاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وحتى الدول المغربية تساهم في هذه الازدواجية، كالجزائر في تفضيلها للحوار الأمني الأورو-مغاربي كعملية أمنية لبرشلونة مصغرة، والذي يوجد من خلال الإطار المحصور لمجموعة (5+5)، وكل هذا يشمل الانطلاق المستمر للهياكل الجديدة بعيدا عن أي تصور لبنية أمنية إقليمية، وهذا التجزؤ في الأمن يمكن أن يبرر بتحديد البحر المتوسط على أنه مجموعة من المناطق الفرعية، ما يجعل الدينامية الأمنية المتوسطية مفككة المفاصل ومختلفة من منطقة إلى أخرى.

الإشكال الآخر يخص مجالات التعاون، فأصحاب المبادرات هم الذين يحددون أجندة التعاون وفق مصالحهم، بالتالي: فما هو جدواها؟ وما هي القيمة المضافة بالنسبة إلى الهندسة الأمنية في المتوسط؟ إن هذه المجالات هي تجسيد وفرض لمصالحهم مثلا: في مسألة "حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل" وذلك بتشديد اللهجة حول الخطر المحتمل وراء المشروع النووي الإيراني، وفي المقابل غض الطرف عن إسرائيل. وذلك لأن هوية الفاعل هي المحدد الأساسي في هذه العملية، فإذا كان انتشار الأسلحة النووية يتعلق بحليف أو صديق للغرب كإسرائيل مثلا فهو لا يمثل إشكالا أو تهديدا والعكس إذا كان الأمر يتعلق بعدو، وهو ما يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الدول الشمالية والجنوبية، فما تعتبر هذه الأخيرة تهديدا جامع ومانعا يعتبره الغرب تهديدا جامعا غير مانع. الأمر نفسه ينطبق على منع تطوير الصواريخ طويلة المدى وربطها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، الهدف منه حظر امتلاك تكنولوجيا الصواريخ باعتبار أنها تؤدي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي قضية تسويق أو تدوير للتهديد عن طريق جعل إيران كتهديد للمنطقة، في حين يمكن اعتبار امتلاك إيران لأسلحة دمار شامل من منظور واقعي كمقدمة لتوازن نووي في المنطقة. ما يعكس واقع أمني مشتت تميزه الريبة والشك المتبادل.

رابعا؛ التنافس بين الفاعلين الأساسيين في هذه المبادرات، أي بين أوروبا وأمريكا، بالرغم من أن كل فاعل يروج إلى أن مبادرته لا تستهدف المشاريع المطروحة في المنطقة أو تحاول استبدالها وإنما تكملها، وفي هذا الشأن تؤكد أوروبا من خلال الندوات الأورو-متوسطية عل أن وجهة مسار برشلونة ليست الحلول

مقام المبادرات الأخرى (عملية السلام، مؤتمرات الشرق الأوسط، شمال إفريقيا...)، ولكن أن تكملها، والأمريكيون بدورهم يقولون بأن مشروع الشراكة مع الشرق الأوسط لا يستهدف عملية برشلونة، في حين أن الواقع يثبت غير ذلك حيث أن التنافس هي السمة المميزة للعلاقات بين الفاعلين في المتوسط.

ومع كل ذلك، فإن هذا لا ينفي أن للمبادرات الأمنية في المتوسط جملة من الإسهامات الإيجابية نوجزها باختصار فيما يلي:

- تغيير المناخ الإدراكي وتحسينه، وجعلت كل الأطراف تقترب في وجهات النظر.
- سمحت لدول المتوسط (الجنوبية بالخصوص) بأن تجد منابر أمنية للتعبير عن مخاوفها، باعتبارها تعودت على التلقي ورد الفعل دون المساهمة الفكرية الاستراتيجية الفعالة فيما يخص الأمن الإقليمي.
- خلق مناخ ثقة بين دول الجنوب نفسها باعتبار أن بينها ريبة، وقد تساعد هذه المبادرات في إدخالها في تفاعلات تبادلية وتقارب نخبوي بينها.
- الاستفادة في تبادل الخبرات، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاولة إرساء نظام أمني خاص بها.

لكن المشكلة الأساسية التي تبقى مطروحة هي أن هذه المبادرات لم تغير شيئاً من واقع الدول الجنوبية في المتوسط، مما يبرز إمكانية عدم قبول مشاريع أخرى سيكون مصيرها نفس مصير المشاريع التي سبقتها، لانخفاض مستوى الطموح الإقليمي. لذا هناك مجموعة من المتطلبات لتفادي الازدواجية ولإعادة تنظيم مسارات المبادرات الإقليمية وترقية البنية الثنائية للتعاون، هي كالآتي:

- يجب أن تكون التوجيهات لتعديل المبادرات الإقليمية على أساس مبادئ تقسيم العمل والقيمة المضافة لكل مبادرة، لإنجاز تكاملات وكفاءات طبقاً لقدرات كل إطار.
- يجب أن يكون الصراع العربي-الإسرائيلي القضية الرئيسية، والتطبيع ليس شرطاً للسلام ولكنه أحد أدوات تعزيزها. لأن أي إطار إقليمي حقيقي لا يمكن أن يهمل النزاع الرئيسي في المنطقة، ولذلك فإن عملية السلام تحتاج إلى الدعم الحقيقي من المبادرات الإقليمية، ليس مجرد تلميحات للمشكلة في وثائق كل إطار.
- الأمن في المتوسط لا يمكن إنجازه إذا بقيت مناطق الثانوية غير مستقرة، فالاستقرار الإقليمي الفرعي شرط ضروري من شروط الاستقرار في المنطقة. ثم أن الديناميكيات المحلية (الإقليمية الفرعية) لها مقررهما الخاصين بها، وتتطور بشكل مستقل عن السياق الإقليمي. كما يجب التمييز بشكل واضح بين أمرين في التعامل مع القضايا الأمنية في المتوسط: قضايا مثل الانتشار الأولي والنزاع العربي-الإسرائيلي، والديناميكيات الإقليمية الفرعية، حيث أن تحسين المناخ الإدراكي في

المتوسط في المستوى العمودي عامل إيجابي للمنطقة، لكن هذا التطور ليس لديه تأثير الانتشار السريع على السياقات الإقليمية الفرعية المتعددة.

- مستقبل الأمن في المتوسط سيكون مبنيا على جنوبه لا على جانبه الشمالي، وهكذا سيكون البعد جنوب-جنوب بمستوياته المختلفة (عربية مشتركة، عربية-إسرائيلية، المغرب العربي، دول البلقان) هو البعد الأكثر أهمية لبناء الأمن الإقليمي. لذا اللاعبون الأساسيون يجب أن يتصرفوا بناء على تصورات الممثلين الجنوبيين لكي يعيدوا تعريف المصالح بأسلوب جديد وتعاوني.

- إن مهمة التنسيق بين عدة مبادرات إقليمية بشكل من الأشكال هي مسؤولية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى أي حال فإن التعددية للجهود الإقليمية هي مهمة أكثر صعوبة وتتطلب من البلدان الجنوبية التعاون أكثر فيما بينها، ما يضمن معالجة المشاكل السائدة في المنطقة. لذلك القوى الفاعلة يجب أن تفضل البعد جنوب-جنوب "كورشة استراتيجية" لبلدان المتوسط عامة، ولمروجي المبادرات خاصة، كما يجب أن يلعب أصحاب المبادرات دور "بناء نظام إقليمي".

- إن الوسائل الأكثر ملاءمة لمنع المسارات الثنائية من إعاقة النظرة المتعددة الأطراف، هي الاستقرار والأمن في المستويات الإقليمية الفرعية. فالإقليمية الفرعية للتعاون الأمني في المتوسط يجب أن تطور في أسلوب لتفادي الازدواجية، ولعمل ذلك يجب التوفيق بين هذين المطلبين، ويجب إعادة تنظيم العمل الإقليمي بطريقة التركيز على القيمة المضافة لكل مبادرة إقليمية، والاستفادة من منافع تقسيم العمل، لإدراك الموقف الإقليمي الفرعي كمسارات لتسهيل ودعم المسار المتعدد الأطراف الإقليمي. كما أن التصرف وفق ديناميكيات الأمن الإقليمي الفرعي ستحسن العلاقات جنوب-جنوب وتسهل بناء الأمن الإقليمي. وفي الحقيقة فإن هياكل محدودة بشكل جغرافي كمجموعة (5+5) الموجهة إلى غربي المتوسط يمكن أن تكون أكثر كفاءة من الهياكل العالمية بسبب العدد المحدود للممثلين، ولكن بعض القضايا الأمنية مثل الانتشار النووي يجب أن تعالج في المستوى الإقليمي. ما يبرز أن التعاون بمستوياته الإقليمية والإقليمي الفرعي هو الطريق الأكثر ملاءمة لبناء الثقة والأمن في المتوسط.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذا الانتشار للشراكات في المنطقة يجمع لاعبين دوليين قد لا تكون لهم مصلحة فعلية في المتوسط، ويستغلون قضية تعدد الشراكات لتحريك مركز جاذبية التعاون في المتوسط إلى الشرق الأوسط، مثلما تفعل الولايات المتحدة من خلال مبادرة الشرق الأوسط ومبادرة إسطنبول للتعاون، وحيث لم تكن مصادفة تامة أن يتواكب طرح المشروع المتوسطي إلى جوار المشروع الشرق أوسطي، ما يبرز قضية طبيعة العلاقة الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.